ما صحّحه الرازي(ت ٥٩١ هـ) للجوهري(ت ٣٩٣ هـ) من ألفاظ وتراكيب في مختار الصحاح

دراسة وصفية تحليلية

أ.م.د خالد عباس السياب
جامعة كربلاء / كلية التربية

م.د لطيف نجاح شهيد القصاب
جامعة وارث الأنبياء / كلية القانون

الملخص

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم كتاب مختار الصحاح بوصفه موسوعةً لغوية لا مجرد مختصر تعليميّ من مختصرات المعاجم الكبيرة، فهذا السفر المهم يتضمن مختلف حقول معرفة العربية، ومنها ما يدخل في باب التصحيح اللغوي، فمختار الصحاح اشتمل على تنبيهات لغوية كثيرة، منها ما ابتدره المؤلف بنفسه نتيجة ملاحظته للظاهرة اللغوية في عصره، ومنها ما كان يمثل ردوداً على أعلام اللغة السابقين كالفرّاء، والأزهري فضلاً عن الجوهري صاحب معجم تاج اللغة وصحاح العربية بحيث يمكن إدراج كتاب مختار الصحاح ضمن مصنفات هذا الحقل اللغوي بجدارة. وقد اشتمل البحث على اختيار نماذج من المسائل التي عالجها مؤلف الكتاب بوصفه مصحّحا لغوياً بغية استكناه منهجه في التخطئة والتصحيح، وذلك عبر الكشف عن طرق تعامل الرازي مع أدلة السماع والقياس، ومن ثم تصنيفه من حيث التشدد أو التوسط أو التساهل بعد مراقبة تعامله مع المسائل قيد البحث. وقد انتهى البحث إلى ضرورة إيلاء هذا الكتاب مزيداً من عناية الباحثين نظراً لاشتماله على كثير من الموضوعات الجديرة بالدرس ومعاودة الدرس.

Abstract

The importance of this research lies in presenting the book of Mukhtar al-Sahih as a linguistic encyclopedia and not just an educational brief from the abbreviations of large dictionaries. This important book includes various fields of Arabic knowledge, including what is included in the linguistic correction chapter, so Mukhtar al-Sahih included many linguistic notes, some of which were initiated by the author By himself, as a result of his observation of the linguistic phenomenon of his time, including what was responses to the previous linguists such as Al-Farra and Al-Azhari, in addition to Al-Jawhari, the owner of the original dictionary that Al-Razi summarized, so that the book of Mukhtar Al-Sahhah can be included among the classifications of this linguistic field with merit. The research included choosing examples from the issues that the author of the book dealt with as a linguist to know his approach to error and correction, by uncovering the ways Al-Razi dealt with the evidence of hearing and analogy, and then classifying him in terms of strictness, mediation or leniency after observing his handling of the issues in question.. The research concluded that this book should be given more attention to researchers, given that it includes many topics worthy of research.

المقدمة

اختصر أبو بكر الرازي المتوفى حوالي(٥٩١هـ) معجم الصحاح للجوهري (٣٩٣هـ)، فوصفه بالقول: ((وسميّته "مختار الصحاح"، واقتصرت فيه على ما لا بدّ لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه لكثرة استعماله وجريانه على الألسن مما هو الأهم فالأهم...))[١]، وهذا الذي صنعه الرازي قبل سبعة قرون يعدّ إنجازاً لغوياً مُلْهَماً لعالم لغةٍ مُنتَبِهٍ لما تقتضيه سنن التطور اللغوي من تجديد وما تستدعيه من تشذيب، وهو صنيع تمليه الضرورة الاجتماعية للغة، ويوازي من حيث الأهمية العلمية ما تدأب على فعله المؤسسات اللغوية الغربية الكبرى في (كمبرج وأكسفورد) حين تجتهد في ابتكار وسائل ذكية للحدّ من التصحيف والتحريف، وحين تضطلع بمهمة تشذيب ما لديها من معاجم لغوية متضخِّمة فتستبعد منها المهمل المهجور، وتستقطب المستعمل المألوف[٢]، وهو مضمون ما فعله الرازي في زمانه لأهل زمانه.

لقد عمّت فائدة معجم مختار الصحاح شرق العالم العربي وغربه، وحظي بتقدير عالٍ من لدن شريحتي العلماء والمتعلمين على مدى قرون متطاولة، لكنّه لم يعد كذلك في وقتنا الحاضر هذا، لاسيما بين بعض الأوساط الأكاديمية التي ترفض تضمين ما يُقتبس منه في الدراسات اللغوية الحديثة تذرعاً بالخشية من احتمال التباس نسبة الرأي اللغوي بين (الفرع) أي الرازي و(الأصل) أي الجوهري. والحق أن الإشكال المتقدِّم له من الوجاهة مثل الذي عليه فكيف تُتَصوَّر ضياع النسبة بين المختصِر والمختصَّر منه، والرازي يصّرح في مقدمته: ((هذا مختصر في علم اللغة جمعته من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله))[٣]، أم كيف تضيع النسبة بين العَلَمينِ والرازي يستعمل قرينة لفظية قاطعة تفصل ما له مما ليس له من متن الكتاب، وذلك في صريح قوله: ((فكل موضع مكتوب فيه "قلت" فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل))[٤]. على أن الرازي كان قد جمع في معجمه أكثر من أصل لغوي واحد فإلى جانب(الصحاح للجوهري) هناك(التهذيب للأزهري)، وغيرهما، قال الرازي في هذا الصدد:((وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ومما فتح الله تعالى به علي))،[٥] عدا عمّا زاده فيه هو نفسه مما قاده إليه اجتهاده الشخصي، وصدّره بكلمة" قلت"، ومن هذا القبيل مؤاخذاته اللغوية على سلفه الجوهري في عُدّة ما رآه مخالفاً لصحيح كلام العرب، وتوّزع وجوده في كلتي دائرتي الألفاظ والتراكيب، وهو قوام عملنا في هذا البحث الذي قسمّناه إلى مبحثين رئيسين هما ما صححه الرازي في مستوى الألفاظ، وما صححه الرازي في مستوى التراكيب، مسبوقين بمقدمة وتمهيد ومتبوعين بخاتمة تتضمن أبرز نتائج البحث.

التمهيد

مؤلف (مختار الصحاح) هو محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي الملقب بزين الدين(٥٩١هـ)، من مواليد مدينة الريّ إحدى توابع خراسان، وقد عاش الرازي في عصر مضطرب غاية الاضطراب وحافلٌ بأنواع الفتن والاضطرابات السياسية والاجتماعية، ونحوها. يقول الدكتور علي القاسمي في هذا الصدد: ((اتسم العصر الذي عاش فيه بالاضطراب السياسي والحروب الطاحنة، إذ كان الصليبيون قد شنّوا حملاتهم المتتالية على العالم الإسلامي من الغرب واستولوا على بيت المقدس سنة ٤٩٣ هـ، واجتاح المغول العالم الإسلامي من الشرق فسيطروا على إيران كلها عام (٦٢٨هـ). ثم زحف هولاكو بجحافله إلى عاصمة الخلافة الإسلامية، بغداد، سنة ٦٥٦هـ))[٦].

والمعجم الذي بين أيدينا ينتمي شكلاً ومضموناً إلى مدرسة الصحاح التي أعرض فيها مؤسسها الجوهري ((عن الترتيب الصوتي لمخارج الحروف كما أعرض عن نظام الأبنية والتقاليب. وآثر ترتيب ألفاظه على النظام الألفبائي للحروف))[٧]، وهذا الإعراض عن المدرسة المعجمية الخليلية إنما هو إعراض عن الطريقة العصيّة على غير المتخصصين إلى الطريقة الميسّرة المناسبة لأغلب المتعلمين [٨]. ومنهج الجوهري (٣٩٣ هـ) هذا هو المنهج ذاته الذي عمل بمقتضاه

الرازي في ما اختاره من معجمه الذي راى فيه أنه: ((أحسن أصول اللغة ترتيبا وأوفرها تهذيبا وأسهلها تناولا وأكثرها تداولا))[٩].
صادف مختار الصحاح من الشهرة وذيوع الصيت ما لم يحظ به نظير في بابه، ولفرط الإقبال عليه من عامة الناس وخاصتهم فقد صار موضوعاً للاختصار هو أيضاً، فاختصره داود بن محمد القارصي باسم (مختار مختار الصحاح)، واختصره عبد الرحمن الهمذاني باسم (صفو الراح من مختار الصحاح)، وأعادت الدولة المصرية نشره مرتباً ترتيباً ألفبائياً قبل أكثر من مئة وعشرين عاماً تقريباً، وطُبِع عشرات المرات على ما نقله الدكتور حسين نصار رحمه الله[١٠].
ومع أن الرازي أباح لنفسه التصرّف في ما نقله من كتاب الصحاح حذفاً وإضافة فإن الأمانة العلمية دفعته إلى ذكر تفاصيل هذا التصرف في مقدمته لاسيما ما يتصل بإسقاط ما ذكره الجوهري من غريب الألفاظ وعويصها، وإتمام ما أهمل ذكره من أبواب وأوزان[١١].
والرازي يستهل منهجه في التصحيح اللغوي بإيراد ما يرى فيه مظنة الخطأ ثمّ يشفعه بأقوالٍ من قبيل (الصحيح)، و(الصواب)، وأحياناً يشير إلى الخطأ اللغوي بقوله: (وهذا ما تقوله العامّة)، وهو منهج سار عليه أسلافه من علماء التنقية اللغوية الذين وسموا ارتكاب الخطأ اللغوي باصطلاح اللحن، وكَثُر عندهم ربط اللحن بأساليب العامّة أو العوام، كما في كتاب (ما تلحن به العوام) للزبيدي (٣٧٩هـ)، وكتاب (تكملة ما تغلط به العامّة) للجواليقي (٥٤٠ هـ)[١٢] ، واستعمال لفظة العامّة قرينة مساعدة في فهم منهج الرازي في التخطئة والتصحيح، فهو من ذلك النفر من العلماء الذين لا يجيزون التعبير إذا لم يكن له سند من السماع ولا يعملون فيه القياس الذي يجري عادةً في إطار تصحيح الأساليب اللغوية الشائعة على ألسنة العوام[١٣]، وهو الأمر ما لم يفعله بحدود مسائل الخطأ والصواب التي سنقف عليها عمّا قريب. والرازي يشير أحياناً إلى مكمن الخطأ بقوله: (ولا تقل)، أو (الوهم)، ولعلّ من الجدير ذكره هنا أن بعض عنوانات كتب التصحيح اللغوي المشهورة في عصرنا هذا قد اشتملت على هذين التعبيرين مثل كتاب (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد ومعجم (الأوهام في الأسماء) للدكتور نعمة رحيم العزاوي، ومن أوهام المثقفين للدكتور أحمد محمد عبد الدايم.

المبحث الأول: ما صحّحه الرازي في مستوى الألفاظ:

• بَعْل أم البعل

قال الجوهري:((والبَعْل: اسم صنم كان لقوم إلياس عليه السلام))[١٤]، فذكر الرازي أنّ الصحيح: "بَعْلٌ" من دون الألف واللام، مثبتاً ذلك بقوله::((صوابه: بَعْل: اسم صنم بغير الألف واللام))[١٥]، والمتتبّع لما ورد في عدد من أمّات المعجمات العربية المعتبرة بشأن هذه الكلمة يجدها مقترنة بأل عند إيرادها بوصفها عَلَماً على صَنَم معيّن[١٦]، فصاحب العين يقول:((والبَعْل: صنم كان لقوم إلياس))[١٧] بالألف واللام في حين ذكر ابن منظور(ت٧١٠هـ)أنّ الصنم يقال له: بَعْل والبَعْل((وبَعْل والبَعْل: جميعا: صنم))[١٨] بالألف واللام ومن دونهما.
ويبدو أنّ كلمة" بَعْل"عندما يراد إخراجها من جنس الأصنام الدّال على العموم جاز اقترانها بالألف واللام بالقدر الذي يخرجها من هذا العموم الذي يفيده اسم الجنس إلى عموم أقل إذا جاز التعبير، نظير ذلك، قولك "الرجل"، تعني واحداً من بين أفراد هذا الجنس، قال الزجاجي(٣٤٠ هـ): ((والبَعْل: الصّنم معموماً به))[١٩] واقترانه هنا بأل أفاده شيئا من تعريف لكنّه تعريف بأل الجنسية التي لا تخرجه من حيّز عموم دلالة اسم الجنس. أمّا عندما تكون هذه اللفظة "عَلَماً" لصنم معيّن عبده قوم إلياس عليه السلام، فهي بغير الألف واللام، نظير قولك: " زيد" بوصفه عَلَماً لرجل معيّن معروف. قال الأزهري(٣٧٠ هـ):((قيل: إنّ بَعْلاً كان صنما يعبدونه))[٢٠]، وإلى مثل ذلك ذهب بعض المفسرين عند تفسيرهم كلمة "بَعْل" في قوله تعالى:((أَتدعون بَعْلاً وتذرون أحسن الخالقين))[٢١]، و(بعل) هو اسم صنم كان يعبده أهل بعلبك من بلاد الشام، وبه سُمِّيَتْ مدينتهم بعلبك[٢٢]، والكلمة أي (بعل) تعني:" الرّب "بلغة اليمن[٢٣]، وذكر ابن عاشور "ت... هج" أنها في الأصل تعني:" السَّيِّد" وهي كلمة سامية قديمة وكان الكنعانيون يطلقون على

معبودهم" بَعْلاً[٢٤]،قال:(("بَعْل" اسم صنم الكنعانيين وهو أعظم أصنامهم لأن كلمة "بَعْل" في لغتهم تدل على معنى الذكورة، ثم دلّت على معنى السيادة، فلفظ البَعْل يطلق على الذَّكَر))[٢٥].
واستناداً إلى ما تقدّم فإن تصحيح الرازي بشأن خلو "بَعْل" من الألف واللام بوصفه عَلَماً على صنم معيَّن لقوم إلياس عليه السلام يكون مسوَّغا ومقبولاً.

• **جمر. معنى (المُجْمَر)**

قال الجوهري:((وكذا المِجْمَر، بكسر الميم وضمها. فبالكسر اسم الشيء الذي يُجعَل فيه الجَمْر، وبالضّم الذي هُيِّيء له الجَمْر))[٢٦].
صوابه عند الرازي أنّ المُجْمَر بضم الميم هو ((الذي هُيِّيء للجمر. يقال: أجمرْتُ النار مُجْمَراً، بضم الميم))[٢٧] وليس الذي هُيِّيء له... كما في عبارة الجوهري.
و((المَجامِر: جمع مِجْمَر ومُجْمَر، فبالكسر هو الذي يوضع فيه النار والبخور، وبالضّم الذي يُتبَخَّر به وأُعِدَّ له الجَمْر...وهو المراد في الحديث الذي ذُكِرَ فيه بخورهم: الأَلُوَّة، وهو: العود))[٢٨]، والمقصود بالحديث، حديث النبي " صلى الله عليه وآله وسلّم"، وهو:((ومجامرهم الأَلُوَّة وبخورهم العود الهنديّ غير مُطَرَّى))[٢٩]، والمُجْمَر، بضمّ الميم((مايُبَخَّر به من عود وغيره))[٣٠]، وهذا يعني أنّ المُجْمَر بضمّ الميم هو: العود، فإذا أعدنا عبارة الجوهري واضعين كلمة" العود" في سياقها، نقول: المُجْمَر هو العود الذي هُيِّيء له الجمرُ. فالجمرُ نائب فاعل للفعل المبني للمجهول(هُيِّيء)، ويمكن أن نقول أيضاً: المُجْمَر هو العود الذي هُيِّيء الجمرُ له، فالضمير "الهاء" يرجع إلى "العود- المُجْمَر"، أي: هُيِّيءَ الجمرُ للعود" للمُجْمَر"، فالذي يُهَيَّأُ ويُحَضَّرُ ويُسَوَّى هو الجمر لا العود، فالجمرُ "الخشب" بعد أن يتمّ إعداده يوضع في(المِجْمر- المِجْمَرة) بكسر الميم فيهما، وهما مكان وضع الجمر ثم إيقاده تحضيراً لوضع العود فيه لتمسّه النار فيُدَخَّن به من بعدُ، فاللحم مثلا تُهَيِّئُ الجمرَ له لتشويه، نعم، هو بحاجة إلى شيء من التحضير، لكنّ الخشب ليصير جمراً يفتقر إلى أكثر من عملية لإعداده، وإحضاره وتقطيعه ووضعه في مكانه المخصص، وهو المِجمَر أو المِجْمَرة وإيقاده وتسويته، ثم وضع (المُجْمَر- العود) بضم الميم فيه.
وهنا نسأل، هل كان الرازي يقصد من المُجْمَر بضم الميم العود أم شيئا آخر؟
يبدو أن مراده من هذه الصيغة اسم المكان القياسي المشتق من الفعل غير الثلاثي(أجمر)الذي يصاغ على طريقة صياغة اسم المفعول وليس مراده (العود)، يدل على ذلك مثاله الذي وضعه في سياق عبارته التي أوردناها آنفاً، وهي: (وصوابه[يقصد: المُجْمَر- بضم الميم]هو: الذي هُيِّيءَ للجمر. يقال: أجمرت النارَ مُجْمَراً بضم الميم)، فإذا افترضنا أنه يقصد: اسم المكان، نستطيع كذلك أن نعيد صياغة عبارته من غير إخلال بها، فنقول: المُجْمَر بضم الميم هو المكان الذي هُيِّيءَ للجمر. يقال: أجمرت النارَ مُجْمَراً بضم الميم، فالمثال يبيّن صورة اسم المكان القياسية ويتّسق مع ما ظنّ الرازي أنه الصواب، وعبارته في معجمه لا علاقة لها بالعود فلم يخطر بباله في ما يبدو أن هذه الصيغة تؤدي هذا المعنى فلا إشارة له إلى ذلك لا تصريحاً ولا تلميحاً، ومثاله واضح كلّ الوضوح في الدلالة على أن مراده من كلمة (المُجْمَر بضم الميم هو اسم المكان القياسي فبنى تصويبه على ما فهمه، على حين أن الجوهري بنى عبارته على أنّ المُجْمَر بضم الميم هو العود وهذا ما عزّزته النصوص المعجمية التي أوردناها.

- **زرب (الزرابي)**

قال الجوهري: ((والزرابي: النمارق))[٣١]، والزرابي عند الرازي هي الطنافس، قال((النمارق: الوسائد وهي مذكورة قبل آية الزرابي فكيف تكون الزرابي النمارق؟ وانما هي الطنافس المخملة، والبسط)) [٣٢] ويقصد قوله تعالى((ونمارق مصفوفة. وزرابي مبثوثة)) [٣٣]، قال الطبري(ت٥٢٠هـ) ((يعني بالنمارق الوسائد والمرافق، والنمارق واحدها نمرقة، بضم النون... عن ابن عباس قوله: ونمارق مصفوفة، يعني بالنمارق: المجالس))[٣٤] وفسّر(زرابي) بأنها (الطنافس)،قال ((وفيها طنافس وبسط كثيرة مبثوثة مفروشة، الواحدة: زربية، وهي الطنفسة التي لها خمل رقيق... عن قتادة (وزرابي مبثوثة) المبسوطة))[٣٥]، وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري، فقد ذكر في الكشاف أن النمارق هي المساند والمطارح وهي مصفوفة بعضها إلى جنب بعض[٣٦]، و((زرابي وبسط عراض فاخرة. وقيل: هي الطنافس التي لها خمل رقيق جمع زربية مبثوثة مبسوطة أو مفرقة وفي المجالس))[٣٧]، وتعرّض الفرّاء(ت٢٠٧هـ) إلى ذلك من قبل[٣٨].

إن ذكر (النمارق) في آية و(الزرابي) في آية أخرى وان كانتا تنتميان إلى حقل دلالي واحد إلا أنّ بينهما فرقا معتبراً أشار إليه المفسرون الذين عرضنا نصوصهم آنفاً، وهذا ما دفع الرازي إلى تصحيح ما ذهب إليه الجوهري.

- **لحق (اللحاق أم اللحوق)**

قال الجوهري في مادة (درك): ((الإدراك: اللحوق))[٣٩]، وواضح أنّه أراد من (اللحوق) أن يكون مصدراً مفسِّراً لمعنى (الإدراك) وهو مصدر الفعل: أسدرك يدرك.

ولم يرتض الرازي أن يكون (اللحوق) مصدراً للفعل: لحق يلحق فقال مصحّحاً: ((قلت: صوابه اللحاق))[٤٠]. جاء في اللسان: الدرك بتسكين الراء ((اللحاق والوصول إلى الشيء، أدركته إدراكاً ودركاً))[٤١]، والدرَك بتحريك الراء ((الدرَك: اللحاق. وقد أدركه))[٤٢]، وفي مادة (درك) نفسها ذكر ابن منظور أن ((الادراك: اللحوق. يقال: مشيت حتى أدركته وعشت حتى أدركت زمانه))[٤٣]، فاللحاق واللحوق مصدران اتخذ منهما ابن منظور وسيلة لتفسير معنى الفعل (أدرك) ولمّا وصل إلى مادة (لحق) أضاف مصدراً ثالثاً للفعل (لحق) وهو: اللحق، قال: ((اللحق واللحوق... الإدراك... واللحاق مصدر لحق يلحق لحاقا))[٤٤]، على أن الفيروز آبادي (٨٠٧ ه) ذكر أن اللحوق مصدر الفعل لحق الذي هو بمعنى (ضمر) ((لحق لحوقا: ضمر))[٤٥] والى هذا ذهب المعجم الوسيط أيضاً ((لحق الفرس: لحوقا: ضمر))[٤٦]، فاللحوق بحسب معجمي القاموس المحيط والمعجم الوسيط مصدر الفعل لحق الذي بمعنى (ضمر) لا الذي بمعنى (أدرك).

ومن الطريف أن الجوهري نفسه ذكر أن (اللحوق) هو مصدر الفعل لحق بمعنى (ضمر)، قال: ((ولحق لحوقاً: ضمر))[٤٧]، وفي المادة نفسها، نقصد: (لحق) ذكر ((لحقه ولحق به لحاقا بالفتح. أي: ادركه))[٤٨]، وبهذا يكون الرازي قد ألزم الجوهري بما ألزم به نفسه، نعني: أن الأخير ميز في مادة (لحق) بين المصدرين: اللحوق واللحاق فجعل الأول للفعل: لحق بمعنى: ضمر، وجعل الثاني لهذا الفعل عندما يرد بمعنى: ادرك، وهو ما لم يفعله في مادة (درك) اذ نص على أن الإدراك هو: اللحوق، وتابعه ابن منظور فذكر ان اللحوق واللحاق مصدران للفعل (لحق) بمعنى: ادرك، وكنا قد ذكرنا ذلك آنفاً.

المبحث الثاني: ما صححه الرازي في مستوى التركيب:

- **بنى عليها وبنى بها**

قال الجوهري في مادة (عرس): ((وقد أعرس فلان، أي: اتَّخذ عرساً. وأعرس بأهله: بنى بها. وكذا إذا غشيها. ولا تقل: عَرَّسَ، والعامة تقوله))[٤٩].
وخطَّأه الرازي مبيّنا وقوعه في التناقض قائلاً: ((قلت: قوله: بنى بها هو أيضا ممّا تقوله العامة وهو خطأ، كذا ذكره في(بنى)))[٥٠]، وتنبَّه على هذا التناقض ابن منظور أيضا[٥١] ولم يصرح بالصواب اكتفاء بالإحالة إلى مادة (بنى) عند الجوهري التي ذكر فيها التعبير الصائب وهو((بنى على أهله يبني زفّها... والعامة تقول: بنى بأهله وهو خطأ))[٥٢].
الرازي اكتفى بذكر التعبير العاميّ: (بنى بها) الذي وقع فيه الجوهري وهو يفسر قولهم: أعرس بأهله في مادة(عرس)، ثم ألمح أي: الرازي في مادة (بنى) إلى التعبير الفصيح، من دون أن يصرّح به، قال: ((قلت: وهو رحمه الله قد قاله بالباء في(عرس)))[٥٣] على أنه وجّه عبارة العامة(بنى بأهله)بطريقة توحي أنه يحاول تفصيحها فقال:((وكأنّ الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبّة ليلة دخوله بها، فقيل لكلّ داخل بأهله: (بانٍ)))[٥٤]، وكان ابن جني من قبلُ ممّن ذهب إلى هذا التوجيه[٥٥] فكأنّ (بنى) أُشرِب معنى (دخل)الذي يتعدّى بالباء((ودخل بامرأته دخولا والمرأة مدخول بها))[٥٦]، فعُدِّي هو بالباء أيضا، وقد يؤيد ذلك أن ابن دريد لم يخطِّئ (بنى بأهله)، قال: ((بنى عليها وبنى بها، والأول أفصح))[٥٧]، فإذا كان التعبير الأول أفصح فليكن التعبير الآخر فصيحاً أو ليس خارجا عن دائرة الصّحة على أقل تقدير.
ومما يعزز ما سبق، نعني: أنّ تعبير(بنى بأهله) قد لا يكون عاميا أن الشاعر" جرّان العود) وهو من الشعراء المتقدمين استعمله في شعره، قال[٥٨]:

بنيتُ بها قبل المحاق بليلةٍ
فكأنّ محاقاً كلّه ذلك الشهرُ..

(على) بمعنى (عن)
قال الجوهري في الصحاح (وربما قالوا رضيت عليه بمعنى: رضيت به وعنه)[٥٩]
وأنشد الأخفش:
اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها[٦٠]
واستند الرازي الى المعروف المشهور في مجيء (على) بمعنى(عن) في البيت وليس بمعنى (الباء) فقال: المشهور أن مجيء فقال: ((قلت: المعروف المشهور أن (على) في هذا البيت بمعنى (عن))[٦١] على أن الناظر في نص الجوهري يجد أن (على) تحتمل معنيين عنده: رضيت عني أو رضيت بي من دون ترجيح لأحد المعنيين على الآخر. وواضح من عبارة الرازي أنه لم يرفض الوجه الاخر، نعني: تقدير (الباء)، لكنه فضّل التوجيه المعروف المشهور على حد وصفه، فضلا عن أن تركيزه انصب على معنى الحرف في البيت حصرا لا غير.
يدل على ذلك انه نفسه ذكر في المختار ناقلا عن الصحاح ومبينا ماذهب اليه الجوهري ((ويقال: رضي به صاحبا، وربما قالوا: رضي عليه في معنى رضي به وعنه))[٦٢]
إن ترجيح الرازي لإفادة (على) معنى (عن) في البيت له ما يعززه من أقوال النحويين المحققين[٦٣]، أما إفادته معنى الباء في البيت بحسب ما يحتمله نص الجواهري وإن أجازه اللغويون فلم نجد له قولاً ينتصر له من نحوي يعتد به بحسب ما اطلعنا عليه من أمّات المصادر النحوية المعروفة، بيد أن بعض هؤلاء حاول أن يجتهد في ان يبقي حرف الجر (على)في البيت على بابه أو على حقيقة معناه وهو الاستعلاء، الاستعلاء المعنوي على وجه التحديد، فذهب الى انه باق على حاله، وليس بمعنى (عن) لان الفعل (رضي) اشرب معنى الفعل (عطف) او (اقبل) والتقدير: إذا عطفت عليّ بنو قُشير، أو أقبلت عليَّ ،اذ قد يعطي الشيء حكم ما اشبهه

اذا كان بمعناه[٦٤]، تقول: ((عطفت الناقة على ولدها عطفا... حنت عليه))[٦٥]، وتقول اقبل عليه بوجه وده[٦٦].
وقد يعطي الشيء حكم نقيضه فيتعدى الفعل (رضي) بـ (على)استنادا الى ذلك ((قال الكسائي: انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط))[٦٧]
فلا ينقل الحرف عن اصل معناه تقول: ((سخطته وسخطت عليه))[٦٨].
إن ما ذهب إليه الكسائي فيه قدر كبير من الوجاهة، يعززه السياق اللغوي للبيت الشعري، اذ يبدو ان الشاعر كسب رضا بني قشير بعد سخط وغضب، اما رضاهم عنه فتكفل المعنى المعجمي للفعل (رضي) في التعبير عنه، وأما سخطهم السابق عليه، فدل عليه الحرف (على) وألمح إليه، فهم أي بنو قشير أعلى شأناً من الشاعر فاذا قلت مثلا: سخط على زيد السلطان، فالسخط لا يصدر إلا عن من هو فوقك على حد تعبير عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني (ت ٣٢٠ هـ)[٦٩] صاحب كتاب الالفاظ الكتابية[٧٠].
إن الجوهري عندما أشار الى جواز تقدير الفعل (رضي) بالحرفين (عن) و(الباء) لم يكن همه منصبّاً على توجيه عبارة البيت الشعري (اذا رضيت عليّ) بقدر عنايته بالإفصاح عن إمكانية اللغة بشكل عام، وما حفظ عن العرب الفصحاء بخصوص هذه الصورة التركيبية.
أمّا الرازي ففي تقديرنا إنّه احتمل أن صاحب الصحاح يساوي بين هذين الحرفين في جواز تعدية الفعل بهما في عبارة الشاعر حصراً ، وبنى تصويبه وتصحيحه على ما احتمله.

• مسألة في باب التعجب

قال الجوهري:((ويقال: شُغِلْتُ عنك بكذا على ما لم يُسمَّ فاعله، و اشْتَغَلْتُ. وقد قالوا: ما أشغلَهُ، وهو شاذ، لأنه لا يُتَعَجَّب مما لم يُسمَّ فاعله))[٧١]. وقد وصف الرازي تعليل الجوهري بأنه موهم فقال:((قلت: تعليله يوهم أنه إذا سُمِّيَ فاعله يجوز، وليس كذلك، فإنك لو قلتَ: ضربَ زيدٌ عَمْراً. لم يجز، لأنّ التعجب إنما يجوز من الفاعل لا من المفعول))[٧٢].
ولكن ما بال جملة (اشتغلْتُ) التي أوردها الجوهري في سياق حديثه عن الجملة المبنية للمجهول(شُغِلْتُ عنك بكذا) وعطفها على ذلك السياق؟ (اشتغلْتُ)جملة فعلية مبنية للمعلوم مكتفية بالفاعل الضمير المتكلم (التاء)، لأن صيغة(افتعل) من صيغ الفعل اللازم، على أن(اشتغل) ((في الأصل مطاوع لفعل هُجِرَ استعماله في فصيح الكلام، والأصل: أشغلتُه بالألف فاشتغل، مثل أحرقتُه فاحترق، وأكملته فاكتمل، وفيه معنى التّعدّي، فإنك تقول: اشتغلْتُ بكذا، فالجار والمجرور في معنى المفعول وقد نصَّ الأزهري[٧٣]على استعمال(مُشْتَغِلٍ) و (مُشْتَغَلٍ))[٧٤]، فالصيغة الأولى اسم فاعل والثانية اسم مفعول، ومن علامات تعدّي الفعل صحّة مجيء اسم المفعول التام منه وهذا معروف. إنّ هذا الذي تقدم قد يكون السبب الذي دفع الرازي إلى وصف تعليل الجوهري بأنه تعليل موهم، ذلك أن الأخير لم يصرّح بأنّ التعجب إنما يكون من الفاعل في حالة كون الفعل مبنياً للمعلوم وعدم التصريح هذا ربما يخلق لبساً أو إيهاماً لدى القارئ بأن التعجب قد يأتي من المفعول به ما دفع الرازي إلى التمثيل بجملة: ضرب زيدٌ عَمْراً، إذ لم يجز أن تقول متعجباً: ما أضربَ عَمْراً لأن التعجب إنما يجوز من الفاعل لأمن المفعول.[١]

الخاتمة

ظهر لنا من متابعة آراء الرازي التي ناقش فيها جملةً مما ذكره الجوهري في باب التصحيح اللغوي:

١- أنّ الرازي كان يُعنى بالسماع بوصفه أصلاً عامّاً لا يستقيم تصحيح التعبير إلا في ضوئه، وبحسب ما يقتضيه من معطيات، ولم يورد حيّزاً للقياس بمعنى حمل ما شاع في ألسنة عامّة الناس على كلام العرب بحدود ما تناوله من مسائل التخطئة والتصحيح، وفي بعض موارد الترجيح يعمد الرازي إلى تغليب الطابع المنطقي في ما يراه الراجح من الآراء وقد أصاب في كثيرٍ منها وتعثّر في بعضها، على أنّ السمة الغالبة عند الرازي في الترجيح هي الأخذ بالمشهور وترك ما عداه، لكنه يتشدد أحياناً

فيرفض الوجه الآخر في المسائل التي تحتمل أكثر من وجه واحد، ويتسمّح أحياناً، وقد لاحظنا ذلك في نطاق ما درسناه من مسائل التخطئة والتصحيح لاسيما في المستوى النحويّ.

٢- استدرك الرازي على الجوهري في بعض المواضع وكان سبيله في ذلك الإلزام بناءً على المنهج الذي استعمله الجوهري نفسه وبنى عليه معجمه.

٣- استعمل الرازي جملة من المصطلحات الشائعة في عصره مما حفل به تراث التصحيح اللغوي، ومنها مصطلحات ما تزال ماثلة في أقلام بعض أرباب التصحيح اللغوي المعاصرين، كما نحا في بعض ما ذهب إليه من مسائل التخطئة والتصحيح إلى ضرب الأمثلة التعليمية تعضيداً للتعليل، وهو الأمر الذي تفتقر إليه كثيرٌ من كتب التصحيح الحديثة.

٤- اشتمل مختار الصحاح على موسوعة معرفية مترامية الأطراف منها ما يتعلق بعلوم اللغة وآدابها، ومنها ما يتصل بفروع المعرفة الأخرى وجلّها جدير بالبحث والتنقيب العلميين.

الهوامش

١- مختار الصحاح.المقدمة ١٣.
٢- ينظر اختصار المعاجم: أهدافه وطرائقه ٣٢.
٣- مختار الصحاح .المقدمة ١٣.
٤- المصدر نفسه والموضع نفسه.
٥- المصدر نفسه والموضع نفسه.
٦- اختصار المعاجم: أهدافه وطرائقه : ٣١
٧- علم اللغة ٨٥
٨- اختصار المعاجم : أهدافه وطرائقه:٢٩
٩- مختار الصحاح .١٣.
١٠- ينظر المعجم العربي ٣٩٨- ٣٩٩
١١- ينظر: مختار الصحاح ١٣.
١٢- ينظر مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي٦١- ٦٣.
١٣ - المصدر السابق: الصفحات أنفسها
١٤- الصحاح (بعل): ٤: ١٣٤٢.
١٥- مختار الصحاح (بعل) : ٦٨
١٦- ينظر مثلا : جمهرة اللغة (بعل):١: ٣٤٥، وتهذيب اللغة(بعل):٤٠٢:١، ولسان العرب(بعل):١: ٤٤٩
١٧- كتاب العين٠ (بعل):١ : ١٤٩.
١٨- لسان العرب (بعل): ١ : ٤٤٩.
١٩- المصدر والمادة والموضع أنفسها.
٢٠- تهذيب اللغة (بعل)، : ١: ٤٠٢
٢١- الصافات : ١٢٥ .
٢٢- ينظر الكشاف: ٢: ٤٣٩
٢٣- ينظر المصدر نفسه والموضوع نفسه.
٢٤- ينظر التحرير والتنوير: ٧: ٣٩٩.
٢٥- المصدر نفسه والموضوع نفسه
٢٦- الصحاح (جمر): ٢ : ٥٣٥.
٢٧- مختار الصحاح(جمر): ١١٢
٢٨- لسان العرب(جمر): ٢: ٣٥٠.

٢٩- النهاية في غريب الحديث والأثر(جمر): ١: ٢٩٣، وينظر لسان العرب(جمر) : ٢: ٣٥٠.
٣٠- لسان العرب (جمر) : ٢: ٣٥٠.
٣١- الصحاح (الزرابي) : ٣٩- ٤٦
٣٢- مختار الصحاح (زرب) : ٢٤٨.
٣٣- الغاشية: ١٥- ١٦.
٣٤- تفسير الطبري : ٦ : ٢٤٣.
٣٥- المصدر نفسه والموضوع نفسه
٣٦- ينظر الكشاف : ٢ : ٣٦٢.
٣٧- المصدر نفسه والموضوع نفسه
٣٨- ينظر تاج العروس (زرب):٦: ٣٢٢
٣٩- الصحاح (درك) ٤: ١٣٠٠.
٤٠- مختار الصحاح (درك) : ١٩٢.
٤١- لسان العرب (درك) : ٤ : ٣٣٤.
٤٢- المصدر نفسه والمادة نفسها والموضوع نفسه.
٤٣- المصدر نفسه والمادة نفسها والموضوع نفسه.
٤٤- المصدر نفسه (لحق) : ١٢ : ٢٥١.
٤٥- القاموس المحيط (لحق) : ٧ : ٣٥٦ .
٤٦- المعجم الوسيط (لحق) : ٨٣٢.
٤٧- الصحاح (لحق) : ٤ : ١٤٨٤ .
٤٨- المصدر نفسه والمادة نفسها والموضوع نفسه .
٤٩- الصحاح (عرس) : ٢ : ٨٠٠ .
٥٠- مختار الصحاح(عرس) : ٣٧٧.
٥١- ينظر لسان العرب: (بنى) : ١ : ٥١٢ .
٥٢- الصحاح (بنى) : ٥ : ١٨٢٦ .
٥٣- مختار الصحاح (بنى) : ٧٤.
٥٤- المصدر نفسه والمادة نفسها والموضوع نفسه.
٥٥- ينظر لسان العرب (بنى) : ١ : ٥١٢ .
٥٦- المصباح المنير، الفيومي ، (دخل) : ١١٦.
٥٧- جمهرة اللغة (بنى) : ١ : ١٠٢ ، والمصباح المنير : ٤٣ .
٥٨-البيت من الطويل : ينظر ديوانه : ٩٨ ، ولسان العرب (بنى) : ١ : ٥١٢ .
٥٩- الصحاح (رضي) : ٥: ١٨٨٠ .
٦٠- البيت من الوافر وهو للشاعر القحيف العقيلي : ينظر شعر القحيف العقيلي : ٢٥٢، وخزانة الأدب : ٩: ٣٦٢ .
٦١- مختار الصحاح (رضي) : ٢٢٨ .
٦٢- المصدر نفسه والمادة نفسه والموضوع نفسه.
٦٣- ينظر مثلاً شرح المفصل لابن يعيش : ٤: ٢٧٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١٩٠- ١٩١ ، وخزانة الأدب : ٩ : ٣٦٢.
٦٤- ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١٩٠- ١٩١ ، و ٨٨٤ ، ٨٨٧ .
٦٥- المصباح المنير (عطف) : ٢٤٧- ٢٤٨ .
٦٦- لسان العرب (قبل) : ١١: ١٩
٦٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٨٨٧.

٦٨- المصباح المنير (سخط) : ١٦٣ .
٦٩- ينظر ترجمته : معجم المؤلفين : ٥: ١٦٣، والأعلام : ٣ : ٩٢٢.
٧٠- ينظر كتاب الألفاظ الكتابية : ٣٠.
٧١- الصحاح (شغل) : ٤ : ١٤١٨.
٧٢- مختار الصحاح (شغل) : ٣٠٧.
٧٣- ينظر تهذيب اللغة (شغل) : ٣ : ٢٧٨ .
٧٤- المصباح المنير (شغل) : ١٩٠ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١- اختصار المعاجم: أهدافه وطرائقه – دراسة في (مختار الصحاح) للرازي، د.علي القاسمي بحث منشور بمجلة اللسان العربي، العدد (٥٠) لسنة٢٠٠٠م

٢- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي(ت١٣٩٦هج)، دار العلم للملايين، ط٦، بيروت،١٩٨٤م.

٣- تاج اللغة وصحاح العربية المسمى "الصِّحاح"، إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هج)، اعتنى به: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ط٤، بيروت،٢٠٠٥م.

٤- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هج)،الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٥- تفسير الطبري، المسمى:(جامع البيان في تفسير القرآن)، لأبي جعفر بن جرير الطبري(ت٣١٠هج)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، (١٤٢٠هج).

٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هج)،تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.

٧- جمهرة اللغة، أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي(ت٣٢١هج)، تح: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هج)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة، ١٩٩٧م.

٩- ديوان جرّان العود النميريّ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكريّ(٢٧٥هج)، تح: نوري حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، سلسلة كتب التراث، ط١، العراق، ١٩٨٢م.

١٠- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هج)، قدم له: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.

١١- علم اللغة، د.حاتم صالح الضامن، مكتبة اللغة العربية، بغداد، د. ط، د.ت
١٢- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هج)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٣- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هج)، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، بيروت.١٩٨٨م.
١٤- كتاب "الألفاظ الكتابية"، عبدالرحمن بن عيسى الهمذاني(ت)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩١م.
١٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هج)،تح: عبد الرحمن المهدي.
١٦- لسان العرب، الإمام العلامة "ابن منظور" (ت٧١١هح)، نسقه وعلّق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١،بيروت،١٩٨٨م.
١٧- مختار الصِّحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٩١هج)، دار المعرفة، ط٢، بيروت، ٢٠٠٧م.
١٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، العلامة: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت)، طبع ونشر وتوزيع: دار الحديث، د. ط، القاهرة،٢٠٠٣م.
١٩- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري/ د.أحمد محمد قدُّور/ د. ط/ منشورات وزارة الثقافة/ سورية/ دمشق/ ١٩٩٦م.
٢٠- المعجم العربي نشاته وتطوره، د. حسين نصار، ط٤، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢١- معجم المؤلفين، تراجم مصنّفي الكتب العربية، المؤلف: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، د. ط، بيروت، ١٩٥٧م.
٢٢- المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مكتبة الشروق الدولية، ط٥، القاهرة، ٢٠١١م.
٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هج)، تح: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، ط٦، دمشق، ١٩٨٥م.